

## النهار

جريدة شهرية متخصصة تصدر عن  
هيئة النزاهة في العراق

◆ رئيس التحرير

علاء حسين مرزه الحسيني

◆ مدير التحرير

نضال العليان

◆ سكرتير التحرير

محمد عبد الله

◆ هيئة التحرير

ولام العطار

هناء الساعدي

جميل الياسري

زينب الربيعي

◆ تصميم

احمد وليد عباس

◆ تصميم الغلاف

يزن احمد

◆ تصوير

أمير داود

وسام حسن خلاوي

◆ تصحيح لغوي

احمد عبد الامير

◆ تنضيد الكتروني

هداب علاء

◆ الاشراف الطباعي

احمد عبد الحسن

◆ البريد الالكتروني

alnahar@nazaha.iq

## العراق يحصل على تأكيدات كويتية أمريكية بريطانية بالتعاون في تنفيذ ملفات استرداد امواله المنهوبة



### المركز الاعلامي للهيئة

حصل العراق على تأكيدات مطمئنة من الكويت وبريطانيا والولايات المتحدة على التعاون في تنفيذ (٥٩) ملفاً لاسترداد أموال ضخمة نهبها فاسدون وفروا بها إلى الخارج واستقر بعضهم في تلك البلدان.

وقال رئيس هيئة النزاهة القاضي علاء جواد حميد الذي قاد وفد العراق إلى اجتماعات الجلسة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الأموال اننا عرضنا امام المجتمعين في لندن من ممثلي الحكومات العربية والشرق الأوسط وشمال افريقيا والدول الثمان ومنظمات المجتمع المدني تفاصيل تلك الملفات التي استكملت جميع اجراءاتها القانونية واكتسبت احكامها الدرجة القطعية وأعرب القاضي حميد في حديث لمحور المركز الاعلامي عن تفاؤله بأن تستجيب بلدان أخرى لمطالبات العراق بإسترداد أمواله المعنية بتلك الملفات والتي يخص بعضها وزراء ومسؤولين كبار سايقين او الملفات التي سيتم انجازها لاحقا من قبل دائرة الاسترداد في الهيئة بالتعاون مع دوائرها الاخرى والوزارات والدوائر العراقية المعنية بهذا الشأن والجهات الولية ذات العلاقة كالشرطة الدولية (الانتربول).

واكد بأن (٥٩) ملفاً تمثل رقماً ضئيلاً قياساً بمئات جرائم الاستحواذ على المال العام التي ارتكبتها مفسدون عبر استغلال صلاحيات مناصبهم الوظيفية لكنه عد هذا الرقم كبيراً قياساً بعمر دائرة الاسترداد في الهيئة الذي ياشهر مهماته منذ اشهر فقط اثر تشكيكه بموجب قانون الهيئة النافذ رقم (٣٠)

الصادر نهاية عام ٢٠١١ ملفتاً الى ان قسم الاسترداد الذي الغته الادارة السابقة للهيئة لأسباب مجهولة لم ينجز اي ملف استرداد رغم صدور احكام عدة في الاعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ بحق مدانين كبار مثل وزير الكهرباء الاسبق ايهم السامرائي ووزير الدفاع الاسبق حازم الشعلان ووزير التجارة الاسبق فلاح السوداني وغيرهم ..

وأوضح ان هناك تنسيق كبير يجري حالياً بخصوص استرداد الأموال العراقية المنهوبة مع الأردن ولبنان وقال ان بلدانا عدة طرحت أسماءها خلال اجتماعات لندن كدول مستقطبة للأموال المنهوبة لنن بان تقوم منظمة الشفافية الدولية بتتاح فيها مجالات واسعة لتشغيل مثل هذه الاموال.

واشار الى ان وفد العراق اقترح على اعضاء المنتدى العربي لاسترداد الأموال والبلدان والمنظمات الممثلة في ملتقى لندن بأن تقوم منظمة الشفافية الدولية بإعداد جرد واحصائية مماثلة لتقاريرها عن مستويات الفساد في بلدان العالم تكشف فيها أسماء البلدان الحاضنة للاموال المنهوبة والتي تتيج للسراق استثمار وتشغيل تلك الاموال داخل اراضيها .

ونكر رئيس هيئة النزاهة ان الطروحات والمداخلات كشفت ان كثيراً من البلدان المستقطبة للاموال المنهوبة تعلم بمصادرها ولكنها تتجاهل مسألة عدم شرعيتها وتدافع دفاعاً مستميتاً لتبرير استثمارها على اراضيها كونها مصدراً للارباح وللضرائب المتأتية عن حركتها التجارية .

واستشهد بهذا الصدد في اخفاق كل من تونس وليبيا بإسترداد أي شيء من اموالهما المنهوبة رغم جهودهما الكبيرة في هذا المجال ملفتا الى ان مصر قطعت اشواطاً ناجحة عبر المدعي العام للقيام بإجراء قضائي تتمكن من خلاله الاطلاع على حسابات رئيس النظام الاسبق واتباعه في بنوك سويسرا التي رفضت سلطاتها التجاوب مع ذلك الجهد بزيعة ان المدعي العام في مصر لم يمين وفق الضوابط الاصولية.

واشار إلى ان من يبين العقبات التي تضعها بعض البلدان الحاضنة للاموال

المنهوبة هي مسألة اثبات العلاقة بين المال الذي يشار اليه في ملف الاسترداد والمال المودع في مصارفها .. الا ان رئيس وفد العراق اعرب عن ارتياح كبير للأجواء التي سادت اجتماعات لندن حيث تضافرت مواقف جميع الدول مع دعوات العراق لبناء منظومة رصينة لفضح وكشف الدول المستقبلية للأموال المسروقة وللأشخاص المدانين في بلدانهم بأحكام تخص جرائم فساد.. وشدد على ان هذا الجهد رغم كونه معنوياً في مراحل الأولى الا انه شكل احرأاً للبلدان المتطفلة على الاموال المنهوبة وللسراق المدانين مؤكداً ان عملية الفضح ستفضي لاحقا الى جعل كثير من البلدان تعيد النظر في استقباليها للأموال المسروقة حفاظاً على سمعتها بين الدول وتحسباً للعقوبات وتجعل المفسدين متخوفين من عدم استعداد اي طرف خارجي بؤويهم مما يؤدي الى محاصرة جرائم الفساد في حدود الاراضي الوطنية ويسهل إجراءات تعقبها ومقاضاتها بموجب القوانين المحلية .. وافاد بان المواقف الشمولية المنقذة لاستضافة بعض البلدان للاموال المنهوبة وإبواء السارقين خلقت توجهها عاماً لبلورة مصطلح جديد غير اسم الاموال المنهوبة وهو مصطلح (استرداد كرامة الشعوب) وقال ان بروز هذه العبارة كان انعكاساً لشعور عام بأن من سرق المال ونجح بالتسلسل به الى بلد آخر يوفّر له العيش والرفيد والارباح من تشغيل المال المنهوب انما سلب الشعب كرامته وحرّم الانسان والمواطن الفقير من فرصة عيش فصار الرأي ان مسألة الاسترداد لا تعني الجانب المادي المتمثل بالمال حسب بل باستعادة كرامة المواطن عبر تفعيل الاجراءات القانونية بحق من تجاوز عليه ان كان السارق او البلد الحاضن للمال المنهوب ..

وخلص القاضي علاء جواد حميد الى القول ... ان موضوع الاموال المنهوبة وقضية استردادها لم تعد مسألة وطنية بل واقعة دولية لا تنحصر ساحة التحرك حيالها في اطار هيئة النزاهة وانما يجب طرحها بقوة ضمن جدول اعمال أية اجتماعات رسمية تعقد على المستوى الرئاسي او الحكومي او النيابي او الوزاري مع نظرائهم في البلدان التي يستقر في اراضيها مدانون بجرائم فساد او تستثمر فيها اموال منتهوبة واعتبارها حالة تؤثر في طبيعة علاقات البلدين ..

## الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد: انجزنا استعداداتنا وننتظر استكمال اجراءات التعليم العالي

### المركز الاعلامي للهيئة

انجزت الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد استعداداتها لفتح باب القبول على نيل شهادة الدبلوم العالي في مجال مكافحة الفساد..

وقال المدير العام للأكاديمية التابعة لهيئة النزاهة مظهر الجبوري في حوار مع محرر المركز الاعلامي ان الاعلان عن بدء التقديم لا يقتصر على خطوات الأكاديمية والهيئة بل على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي وقعت معها في تموز الماضي مذكرة تفاهم للتعاون يشمل أحد بنودها الاعداد لدراسة الدبلوم العالي في مكافحة الفساد ..

وأوضح ان الوزارة بصدد صياغة ضوابط وتعليمات الدراسة واستحداث شعبة في دائرة البحث والتطوير بمركزها العام لمتابعة سير القبول والتدريس في الاكاديمية بهذا الاختصاص وتسمية الكوادر التدريسية المؤهلة لتولي العملية ..

واشار الى ان اختيار المناهج والوحدات الدراسية لدراسة الدبلوم في الاكاديمية سيتم ضمن ضوابط وتعليمات وزارة التعليم العالي التي تخضع العملية التعليمية في الاكاديمية لشروطها وضوابطها .. القبول سينحصر بموظفي هيئة النزاهة والاجهزة الرقابية الاخرى من حملة البكالوريوس باختصاص القانون والادارة والاقتصاد .. وتناول المدير العام للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد الخطوط العريضة للبرامج التعليمية المستقبلية للأكاديمية وقال اننا نتطلع الى برامج عريضة المساحة متعددة الوجوه لرفد مؤسساتنا الرقابية بكوادر علمية مؤهلة بتخصصات رفيعة لخدمة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال التعاون مع وزارة التعليم العالي لاجراء البحوث والدراسات والتوسع بالدراسات العليا والافادة من اسانئتها وخبراتها وباحتثها ..

وشدد على حرص الاكاديمية للتعاون مع البلدان الأخرى في التصدي لهذه الآفة التي باتت مشكلة عابرة للحدود تهدد بانهيـار النظام الاقتصادي العالمي بمعاول الاموال المنهوبة وغسيل الاموال وتخريب الاقتصاديات الوطنية وافشال خطط التنمية مثلما تهدد بتخريب النـمـ وتـشـويه اخلاقيات وقيم المجتمعات وتميم رصيدها الثقافي من خلال تشويه وتميم مرتكزات العلاقات الاجتماعية السليمة واشاعة السلوكيات المنحرفة على اساس المطامح المادية البحتة مهما كانت مصادرها.

وأوضح ان الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد التي تعتبر الاولى في المنطقة والثالثة في العالم مع اكاديمية ماليزيا والاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فينا تسعى بقوة للتعاون مع نظيرتها في تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والدراسات خصوصاً بعد ان انضم العراق للأكاديمية الدولية بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣.

وشدد على رصانة المكانة الدولية للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد وقال ان وفود ملتقى بغداد لمكافحة الفساد الذي عقد في ايار الماضي ابدت انبهارها الشديد بما تقوم عليه الاكاديمية من اسس علمية وما تتولاها من مهام كبيرة.

واشار الى ان بلدانا عدة ابدت رغبتها بإفادة موظفيها من خدمات الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد معرباً عن ثقته بأن الاقبال سيكون كبيراً على الاكاديمية من بلدان أخرى حالما تتحسن الظروف الامنية الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

## النائب الأول لرئيس هيئة النزاهة يستعرض انجازات الهيئة أمام رابطة التحقيق الآسيوية

الهيئة في مجالات التصدي للفساد وقال انها تتجسد بصيغ الاجراءات القانونية والوسائل الاعلامية والتربوية والتثقيفية مستعرضاً في ذات الوقت الاستحداثات الجديدة في هيكل هيئة النزاهة والمتمثلة بالأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد ودائرة البحوث والدراسات ودائرة الاسترداد التي تتولى مسؤولية استعادة المفسدين الهاربين من وجه العدالة إلى خارج البلاد واسترداد الأموال المنهوبة التي سربها للصوص إلى بلدان أخرى .

الردعي على هيكل منظومة قانونية وتحقيقية وقضائية قادرة على تأمين إجراءات التصدي لظواهر الفساد .

وتناول النائب الاول لرئيس هيئة النزاهة الاطـار الوطني لتنفيذ هذه الاستراتيجية وقال ((انه يتمثل في خلق جبهة واسعة تشترك فيها كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى جانب إجراء عملية اصلاح اداري تبدأ من القيادات العليا نزولاً إلى المستويات الادارية الأخرى )) .

وعرض الوسائل التي تنتهجها

الذي عقد في طهران ان هيئة النزاهة تبنت إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ تضمنت خطة شاملة ومفصلة ولبليل عمل لمواجهة الفساد في مستوياته كافة استنادا الى احكام المادة ٥/ من اتفاقية الأمم المتحدة .

واشار إلى ان هذه الاستراتيجية تقوم في جانبها الوقائي على بناء منظومة تشريعية ومالية وادارية ورقابية وقيمية وثقافية لضمان عدم انزلاق المواطنين الى مهاوي الفساد فيما تقوم في جانبها

### المركز الاعلامي للهيئة

قال النائب الاول لرئيس هيئة النزاهة القاضي عزت توفيق جعفر ان العراق قطع شوطاً متقدماً باتجاه استكمال المنظومة القانونية والمؤسسية التي تتوافق مع تدابير واحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

وأوضح القاضي جعفر في كلمته امام المشاركين في اجتماعات المؤتمر الثالث عشر لرابطة التحقيق الآسيوية

### المركز الاعلامي للهيئة

أكد جمع من الصحفيين وخبراء الرأي العام ان حشد الجهد الاعلامي لتعزيز عملية نظام النزاهة الوطني يتطلب بلورة خطاب اعلامي رصين يأخذ بنظر الاعتبار المصالح العليا للبلاد وما تواجهه من مخططات تستهدف تجربتها الديمقراطية وإجهاض مسيرتها الحضارية . وشدد المتحدثون في الندوة الحوارية

الايجابي الا من خلال وعي كل المؤسسات الاعلامية لدورها الوطني والابتعاد بخطابها ورسالتها المهنية عن تجاذبات المصالح الفئوية الضيقة ومنابر الصراع على المصالح الذاتية او الانجرار وراء مكاسب مادية تفضي إلى خدمة المخططات المعادية وتشويه ملاحح صورة الاعلام الصاق المستقل . واتفقت رؤى المتحدثين ومداخلات المشاركين على ضرورة تجسيد شعار الندوة بجهازه الاعلامي الوطني .

التي نظمها دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ان المؤسسات الاعلامية والصحفية تتقف في صدارة الجهات الساندة لهيئة النزاهة في مواجهتها لارهاب الفساد بما تمتلكه من ادوات للتقريف والتنوير وفضح مخابى وأوجه الفساد وبؤرة وتعقب بواعثه والاطراف المستترة خلفه والتحذير من نتائجه وتداعياته السلبية . وركزوا على ان تفعيل هذا الدور لا يمكن ان يتحرك في مساره

التي عقدتها هيئة النزاهة بالتنسيق مع اتحاد الاذاعيين العراقيين على ان اشاعة ثقافة النزاهة والتخندق في مواجهة جرائم الفساد ليست مسؤولية أحادية الجانب تضطلع بها مؤسسة معينة او جهة بمفردها وانما هي مواجهة وطنية شاملة لابد من تظافر جهود الاطراف جميعا وكل من موقعه وادواته في خوضها لتخليص البلاد والشعب من تبعاتها الكارثية . وأوضح المتحدثون في الندوة